2024/81..

# مقترح قانون الحرية الاقتصادية و مكافحة اقتصاد الريع

**الفصل الأول** :*الحق في الحرية الاقتصادية*

تُعتبر الحرية الاقتصادية حقاً أساسياً يُكفل للأفراد والمؤسسات ممارسة أنشطتهم الاقتصادية بحرية، دون تدخل غير مبرر من قبل السلطات، وذلك في إطار احترام القوانين والأنظمة المعمول بها والتي تضمن حقوق المستهلك، المنافسة النزيهة، والاستقرار الاقتصادي.

22 نوفمبر 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

**الفصل الثاني** :*الحد من تجريم الأنشطة الاقتصادية*

1. لا يجوز تجريم أي نشاط اقتصادي مشروع ومعلن إلا في حالات الانتهاكات الجسيمة التي تهدد النظام العام أو السلامة العامة، على أن تكون مبررة قانونياً وتحت إشراف القضاء.
2. يُمنع على السلطات العامة ممارسة الضغوط غير القانونية أو التهديد بالعقوبات الجزائية ضد الأفراد أو المؤسسات لمجرد ممارسة نشاط اقتصادي قانوني.

**الفصل الثالث** :*ضمان حرية الاستثمار*

تُكفل حرية الاستثمار للأفراد والمؤسسات دون الحاجة لترخيص مسبق في جميع القطاعات الاقتصادية، ما لم ينص القانون صراحة على تنظيم قطاع محدد لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الصحة العامة أو المصلحة العامة، وتكون الضوابط في هذه الحالة واضحة ومعللة :

1. تلغى جميع التراخيص الإدارية المسبقة للأنشطة الاقتصادية، باستثناء تلك التي تمس بالأمن العام أو النظام العام أو الصحة العامة.
2. تُحدد الأنشطة المستثناة من هذا الإلغاء بقرار حكومي يصدر لهذا الغرض، وتشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، الأنشطة المتعلقة بالصحة العامة، والسلامة البيئية، وسلامة الأفراد والممتلكات.
3. يتعين على الجهات المختصة مراقبة الأنشطة المعفاة من التراخيص وضمان التزامها بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

وفي حالة ثبوت الإخلال بالنظام العام أو الأمن العام من قبل أصحاب الأنشطة المعفاة، تحتفظ السلطات بحق اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك فرض عقوبات أو إيقاف النشاط إذا لزم الأمر.

**الفصل الرابع** :*حماية المنافسة النزيهة*

1. تلتزم السلطات بحماية المنافسة النزيهة وتشجيعها من خلال مكافحة الممارسات الاحتكارية والتدابير التقييدية التي تعوق انفتاح السوق.
2. لا يجوز سنّ قوانين أو إصدار لوائح تمنح امتيازات احتكارية أو تقييدية لأي جهة اقتصادية إلا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ووفق ضوابط واضحة ومحددة.

**الفصل الخامس** :*ضمان الأمن القانوني للمستثمرين*

تلتزم الدولة بتوفير بيئة قانونية مستقرة وآمنة للمستثمرين المحليين والأجانب، ويحق للمستثمرين الاعتماد على استقرار القوانين والإجراءات الاقتصادية، ولا يجوز إجراء تغييرات تؤثر على استثماراتهم إلا وفق أسس قانونية معللة.



2024/81..

**الفصل السادس** :*حرية التجارة الداخلية والخارجية*
يحق للأفراد والمؤسسات ممارسة الأنشطة التجارية داخل تونس وخارجها بحرية، مع الالتزام بالقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالتجارة وحماية الملكية الفكرية وحماية المستهلك.

**الفصل السابع: عدم تجريم المخالفات والجُنح المالية وتطبيق العقوبات البديلة**

**1: تعريف المخالفات والجُنح المالية**
يُحظر تجريم الأفعال المالية أو الاقتصادية البسيطة التي تُصنّف كجنح مالية أو مخالفات غير جسيمة، باستثناء الحالات التي يُثبت فيها التزوير، التحيل، أو السرقة.

**2: تطبيق العقوبات البديلة**
في حالة ارتكاب جنحة مالية أو اقتصادية لا تتضمن تحيلاً متعمداً أو ضرراً كبيراً على الاقتصاد الوطني أو حقوق الأطراف المعنية، يتم تطبيق عقوبات إدارية أو بديلة، مثل الغرامات المالية أو تسوية النزاع خارج المحكمة، بدلاً من العقوبات السالبة للحرية.

**3: رفع التجريم عن المخالفات والجُنح البسيطة**
تُرفع صفة الجريمة عن جميع المخالفات والجُنح البسيطة، باستثناء الجرائم التي تشمل التزوير، التحيل، أو السرقة.

**4: إلغاء العقوبات السالبة للحرية**
تُلغى العقوبات السالبة للحرية عن المخالفات والجُنح المشمولة في هذا الفصل، باستثناء الحالات التي يُثبت فيها التزوير، التحيل، أو السرقة.

**5: استبدال العقوبات السالبة للحرية**
تُستبدل العقوبات السالبة للحرية بعقوبات بديلة تتناسب مع طبيعة المخالفة أو الجنحة، وتشمل على سبيل المثال:

- الغرامات المالية.
- العمل للصالح العام.
- المصالحة أو التسوية المالية بين الأطراف.

**6: التدرج في المساءلة القانونية**
يُراعى التدرج في المساءلة القانونية لضمان عدم إلحاق أضرار مفرطة بالمؤسسات الاقتصادية أو الأفراد، مع الالتزام بمبدأ المحاسبة العادلة، بما يحقق التوازن بين حماية النشاط الاقتصادي وضمان الامتثال للقوانين.

**الفصل الثامن:** *التطبيق بأثر رجعي لصالح الأفراد والمؤسسات*

1. **التطبيق بأثر رجعي** :يُطبّق هذا القانون بأثر رجعي على الأفعال الاقتصادية والجنح المالية التي وقعت قبل دخوله حيز التنفيذ، بشرط أن يكون التطبيق لصالح الأفراد والمؤسسات، ويؤدي إلى إلغاء التجريم عن بعض الأفعال التي كانت تُعتبر مخالفة سابقًا.

2. **الاستثناءات** :يستثنى من التطبيق بأثر رجعي الحالات التي تنطوي على فساد أو تلاعب جسيم بالمال العام أو انتهاكات خطيرة تمس النظام العام.

**الفصل التاسع** :*المراجعات الدورية للقوانين الاقتصادية*
يتعين مراجعة القوانين الاقتصادية بصفة دورية لضمان توافقها مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، ولتعزيز الحرية الاقتصادية ودعم النمو المستدام.

**الفصل العاشر**: تفعيل التشريعات الداعمة للاستثمار والمبادرة الحرة

1. تلتزم الدولة بتفعيل التشريعات الحاثة على الاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة، بما يتضمن تفعيل فصول مجلة الاستثمار وقانون المنافسة، لضمان مناخ اقتصادي متطور ومتوازن يدعم تطور الأعمال والمشروعات الاقتصادية

2. يتم تحديث هذه التشريعات بصفة دورية، بما يتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة للأسواق المحلية والدولية، لضمان تعزيز بيئة استثمارية حرة وجذابة بالتشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق هدف التوافق المجتمعي حول التغييرات التشريعية .

**الفصل الحادي عشر**: تفعيل دور الهياكل الرقابية والاستشارية

1. تُلزم الدولة بتفعيل الدور الرقابي والحمايي لبعض الهياكل المعنية بالمنافسة والتعاون الدولي والاستثمار الخارجي، مثل مجلس المنافسة وغيره من الهياكل ذات الصلة.

2. تعمل هذه الهياكل على تقديم الاستشارات والتوجيهات للمستثمرين بما يعزز من حقوقهم ويدعم التنافسية العادلة داخل السوق، بما يكفل الالتزام بالمعايير القانونية.

**الفصل الثاني عشر**: دعم المناخ الإداري والرقمي لتأسيس الشركات

1. تلتزم الدولة بتحسين المناخ الإداري والرقمي، وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات لتقليل التكاليف الزمنية والإدارية المرتبطة بها، مما يمنع تأثير الوسطاء أو الكارتالات أو المزادات غير القانونية على الشركات الناشئة.

2. يُستهدف من خلال هذا الفصل خلق بيئة جاذبة للشركات الجديدة، تضمن دخولها إلى السوق بكفاءة وشفافية.

**الفصل الثالث عشر**: بطاقة المستثمر وآليات الدعم الإداري

1. تُمنح للمستثمرين بطاقة خاصة تمكّنهم من الحصول على أولوية في الخدمات الإدارية والنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بمشروعاتهم، بما يسهم في دعم أعمالهم.

2. يتم إنشاء منصات إلكترونية مخصصة للمستثمرين، تتيح لهم التواصل المباشر مع الأجهزة الرقابية، وتُمكّنهم من الإبلاغ السريع عن أي تهديدات أو مضايقات تهدف إلى ابتزازهم أو الحد من نشاطهم الاقتصادي.

3. تتضمن هذه المنصات كذلك قنوات لاقتراح الحلول وتقديم التظلمات، حيث تعمل الجهات المختصة على النظر فيها ومتابعتها، لضمان سرعة التدخل وحل المشاكل التي تعترض المستثمرين بما يعزز مناخ الاستثمار في الدولة.

2024/81.

# مقترح قانون الحرية الاقتصادية و مكافحة اقتصاد الريع

مجلس نواب الشعب
22 نوفمبر 2024
مكتب الضبط الإلكتروني

## شرح الأسباب

قانون يهدف إلى عدم تجريم الحياة الاقتصادية وتعزيز الحرية الاقتصادية مع التخفيف من تجريم الجنح المالية لها أهمية كبيرة لعدة أسباب تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات. وفيما يلي شرح لأبرز هذه الأسباب:

**1. تحفيز الاستثمار ودعم البيئة الاقتصادية**

- يحتاج الاقتصاد التونسي إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لدعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
- القوانين التي تحمي الحرية الاقتصادية وتقلل من التجريم المفرط للجنح المالية تشجع المستثمرين على خوض المشاريع دون خوف من العقوبات الثقيلة التي قد تكون غير مبررة في حالات الأخطاء المالية البسيطة.

**2. دعم الابتكار وريادة الأعمال**

- رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هم عصب الاقتصاد ومحرك الابتكار. قوانين عدم تجريم الأنشطة الاقتصادية تشجعهم على تجربة أفكار جديدة وتوسيع أعمالهم دون قلق من ملاحقات جزائية غير ضرورية في حالة حدوث أخطاء غير متعمدة.
- قوانين الحريات الاقتصادية التي تمنح مرونة وتقلل من القيود تُسهم في خلق بيئة محفزة للنمو والابتكار.

**3. تخفيف العبء على النظام القضائي**

- يؤدي تجريم الجنح المالية البسيطة إلى تراكم القضايا في المحاكم، مما يزيد من الضغط على النظام القضائي ويعيق عملية العدالة السريعة والمنصفة.
- بتطبيق العقوبات الإدارية أو البدائل الجزائية، يتم تفريغ المحاكم من القضايا الصغيرة، مما يتيح المجال للنظام القضائي للتركيز على القضايا الأهم والتي تنطوي على جرائم أكثر جسامة.

**4. حماية الشركات من الضغوط القانونية غير المبررة**

- يتعرض بعض أصحاب الأعمال والشركات لضغوط قانونية تعيق عملياتهم أو تهدد استمرارية أنشطتهم.
- قوانين تحمي من التجريم المفرط تحافظ على استقرار الشركات وتسهم في ضمان استدامتها، مما يعزز من ثقة قطاع الأعمال في النظام القانوني والاقتصادي.



2024/81.

### 5. تشجيع الشفافية والممارسات الاقتصادية النزيهة

- القانون يضع إطارًا يحفز الشركات على العمل بشفافية في ظل وجود أنظمة عقابية واضحة ومحددة تميز بين الأخطاء غير المتعمدة والأفعال المتعمدة التي تهدف للإضرار بالاقتصاد أو حقوق الآخرين.
- بتحديد القوانين، يمكن للمؤسسات أن تكون على دراية تامة بالممارسات المقبولة وغير المقبولة، مما يعزز من بيئة النزاهة في السوق.

### 6. خلق بيئة قانونية محفزة ومستقرة

- توفر قوانين الحرية الاقتصادية الأمان القانوني للمستثمرين، بحيث يمكنهم التخطيط لمشاريعهم المستقبلية دون الخوف من تغييرات مفاجئة أو تهديدات قانونية قد تؤثر سلباً على أعمالهم.
- وجود تشريعات ثابتة تحمي النشاط الاقتصادي وتحدد شروط المساءلة يعزز من جاذبية السوق التونسي ويشجع على النمو المستدام.

### 7. تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية

- من خلال تقليل تجريم الجنح المالية، يتم التمييز بين الأخطاء البسيطة والنشاطات الاقتصادية الخطرة أو المتعمدة، مما يعزز العدالة في التعامل مع الأفراد والشركات.
- يتيح هذا القانون للدولة فرض ضوابط عادلة دون أن تضر بحقوق الأفراد والشركات في ممارسة أعمالهم بحرية، مع إبقاء الرقابة على المخالفات الجسيمة.

### 8. دعم التوجهات الاقتصادية الحديثة والتكيف مع المتغيرات الدولية

- في عالم تسوده العولمة والاقتصاد الرقمي، تتبنى العديد من الدول سياسات تقلل من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، مع التركيز على تشجيع الحرية الاقتصادية.

### تعزيز الحرية الاقتصادية وتحرير المبادرات الخاصة

- **تشجيع الاستثمار الخاص** :تحرير الاقتصاد من التشريعات القمعية يعزز مناخ الأعمال ويحفز المستثمرين المحليين والأجانب على بدء مشاريعهم دون الخوف من الملاحقة القانونية بسبب جنح مالية بسيطة.
- **إزالة الحواجز أمام ريادة الأعمال** :القوانين الصارمة قد تثبط المبادرات الخاصة وتجعل من الصعب على الأفراد بدء أعمالهم التجارية. تقليل التجريم يعزز من روح ريادة الأعمال ويسهل تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **تشجيع الابتكار** :عندما يشعر الأفراد بالحرية الاقتصادية وبأمان قانوني، يصبحون أكثر استعداداً للمخاطرة والابتكار، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ونمو اقتصادي.

**تحرير الاقتصاد ومكافحة اقتصاد الريع**

- **تحفيز الإنتاجية** :الاقتصاد الريعي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة من مصادر محدودة مثل النفط والغاز، مما يؤدي إلى اعتماد البلاد على دخل ثابت غير متجدد. من خلال تحرير الاقتصاد، يتم تشجيع الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية.
- **تقليص هيمنة الدولة على الاقتصاد** :سياسات التحرير الاقتصادي تستهدف تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مما يفتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية.
- **تعزيز المنافسة** :من خلال الحد من الامتيازات التي تُمنح لفئات محددة في إطار اقتصاد الريع، يتم خلق بيئة تنافسية عادلة تحفز جميع الفاعلين الاقتصاديين على تحسين جودة منتجاتهم وخدماتهم.

**.مكافحة الاقتصاد الموازي وإدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي**

- **الحد من التهرب الضريبي** :الاقتصاد الموازي غالبًا ما يكون نتيجة لقيود قانونية صارمة وتعقيدات إدارية. من خلال تسهيل القوانين وتقليل التجريم، يتم تشجيع الفاعلين في الاقتصاد الموازي على الانخراط في الاقتصاد الرسمي والالتزام بالضرائب.
- **تحقيق الشفافية** :تقليل التجريم يعزز من رغبة الأفراد في الكشف عن أنشطتهم الاقتصادية وتسجيلها بشكل رسمي، مما يزيد من الشفافية في المعاملات المالية.
- **زيادة الإيرادات الضريبية** :إدماج الاقتصاد الموازي في النظام الرسمي يزيد من قاعدة الإيرادات الضريبية للدولة دون الحاجة إلى زيادة معدلات الضرائب، مما يدعم الميزانية العامة للدولة.

**تخفيف العبء القانوني على الجهاز القضائي**

- **التفرغ للجرائم الجسيمة** :من خلال تقليل التجريم المالي للجنح البسيطة، يمكن للجهاز القضائي أن يركز على الجرائم الأكثر خطورة، مثل غسل الأموال والفساد المالي.
- **تبسيط الإجراءات القانونية** :تقليل التجريم يؤدي إلى تبسيط الإجراءات القانونية وتسريعها، مما يسهل حل النزاعات المالية بطريقة أسرع وأكثر فعالية.

**خلق بيئة استثمارية جاذبة**

- **تحسين مناخ الأعمال** :تخفيف التجريم المالي يسهم في تحسين بيئة الأعمال من خلال تقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالاستثمار، مما يعزز من جذب المستثمرين المحليين والدوليين.

- **رفع تصنيف البلاد الاقتصادي** :وجود بيئة استثمارية مرنة وقوانين اقتصادية متحررة يمكن أن يسهم في تحسين تصنيف البلاد في مؤشرات الحرية الاقتصادية والتنافسية العالمية.

**تحقيق النمو الاقتصادي المستدام**

- **دعم التحول الهيكلي للاقتصاد** :من خلال تحرير المبادرات الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص، يمكن دعم التحول من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد متنوع يعتمد على الإنتاج والخدمات.
- **زيادة فرص العمل** :فتح المجال أمام المبادرات الخاصة والاستثمارات الجديدة يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في تقليل البطالة وتحسين مستويات المعيشة.

**سياسة رئيس الجمهورية لتحرير الاقتصاد**

- **توجيه الاقتصاد نحو السوق الحر** :الرئيس يسعى إلى تحرير الاقتصاد وجعله أكثر انفتاحًا على السوق الحر، مما يسهم في تقليل تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص.
- **الحرب على اقتصاد الريع والفساد** :الرئيس يهدف إلى تفكيك الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على الامتيازات والاحتكارات، وبدلاً من ذلك، تعزيز اقتصاد منتج قائم على المبادرة الفردية والاستثمار.
- **دعم بيئة أعمال مبتكرة** :من خلال تحرير الاقتصاد وتخفيف القيود القانونية، تسعى الحكومة إلى خلق بيئة أعمال تشجع الابتكار وتعتمد على الكفاءة والإنتاجية.

**الخلاصة**

السياسة التي تهدف إلى عدم تجريم الحياة الاقتصادية تسعى لتحقيق بيئة أعمال أكثر انفتاحًا وحيوية، حيث يتم تحفيز المبادرات الخاصة، وتشجيع المنافسة، وإدماج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في النظام الرسمي. من خلال هذه السياسات، يتم تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على اقتصاد الريع، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2024/81.

واردات عدد .....
22 نوفمبر 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

## قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع

| ع/ر | الاسم واللقب | الإمضاء |
|---|---|---|
| 1 | ظافر صفيري | |
| 2 | محمد زياد الماجد | |
| 3 | فخري عبد الخالق | |
| 4 | آمال المودب | |
| 5 | صالح الصيادي | |
| 6 | حسام محجوب | |
| 7 | محمود القاسمي | |
| 8 | منال بدده | |
| 9 | أسري النواب | |
| 10 | [illegible] | |
| 11 | عبد الرزاق سكويدات | |
| 12 | بوبكر بن حسب | |
| 13 | عبد السلام الحمروني | |
| 14 | كمال بن الشيخ | |
| 15 | علي زغدود | |
| 16 | نجيب كرمي | |

2024/81.

2024/81.

واردات عدد .....
22 نوفمبر 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبوط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

## قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع

| ع/ر | الإسم واللقب | الإمضاء |
|---|---|---|
| 17 | المستار عبد السوسي | |
| 18 | نعوذي عياد ثامر | |
| 19 | أيمن بن صالح | |
| 20 | طارق الربعي | |
| 21 | | |
| 22 | | |
| 23 | | |
| 24 | | |
| 25 | | |
| 26 | | |
| 27 | | |
| 28 | | |
| 29 | | |
| 30 | | |
| 31 | | |
| 32 | | |

2024/81.

2024/81.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2024/11/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ظاهر صفيس
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| **عنوان مقترح القانون** | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| **عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون** | **13 فصلا** |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

**الإمضـاء**

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 20 نوفمبر 2024

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، محمد زياد الماهر
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـــاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 2024/11/29

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، آمال الموددي
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | العزلة الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـــاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في ..2024/11/22.....

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..صالح الصيايدي.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المتضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 2024/11/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، فخري عبد الحالق
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المتضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 22 نوفمبر 2024

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، حسام محجوب
عضو مجلس نوّاب الشّعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الصرفة الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 2024/11/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، عصمون الباسري .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرب الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/81

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 22/11/2024

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..... مبارك بن سعيد .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المتضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـــاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 2024/11/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المتضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـــاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/817

باردو في 02 نوفمبر 2024

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، صالح عيسى بنون .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أنبّئ عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة الاحتكار الربح |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 2024-11-22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، عبد الرزاق كوبا .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/81.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 22/11/2024

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، بوبكر بن حسن
عضو مجلس نوّاب الشّعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب.

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة التضخم الربح |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/81.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2024/11/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، سعيد السلام الكروي
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب.

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الإقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـــاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024781

باردو في 2024/1/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، عبد الحليم البلاي
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية.

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـــاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81.

باردو في 2024/11/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، علي زعدود
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الجزية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/81.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 22/11/2024

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، نجيب عكرمي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المتضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 2024/11/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، الهنا وعر البوي
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الهدنة الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81.

باردو في.....

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، .....فوزي علي دعاس.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـــاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 2024/11/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..... عضو مجلس نوّاب الشّعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب.

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الجريمة الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المدمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/81

باردو في 2024/11/22

# تصـــريح

## بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، طارق الربعي
عضو مجلس نوّاب الشّعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب.

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

| | |
|---|---|
| عنوان مقترح القانون | الحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع |
| عدد الفصول المتضمّنة بمقترح القانون | 13 فصلا |

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 07 جانفي 2025

من النائب حسام محجوب

عضو مجلس نواب الشعب

دائرة : مساكن

إلى

السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

واردات عدد .....
07 جانفي 2025 E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

**الموضـــوع** : حول سحب امضاء من مقترح قانون.

إني الممضية اسفله حسام محجوب، عضو مجلس نواب الشعب بكتلة الأمانة والعمل، أطلب من سيادتكم سحب امضائي من مقترح قانون عدد 81 /2024 المتعلّق بالحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع بتاريخ 22 نوفمبر 2024.

الامضاء

النائب حسام محجوب

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 07 جانفي 2025

00023 - 038 - 01 - 2025

واردات عدد .....
07 جانفي 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من النائب فخري عبد الخالق

عضو مجلس نواب الشعب

دائرة : المحمدية

إلى

السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـــوع : حول سحب امضاء من مقترح قانون.

إني الممضية اسفله فخري عبد الخالق، عضو مجلس نواب الشعب بكتلة الأمانة والعمل، أطلب من سيادتكم سحب امضائي من مقترح قانون عدد 81 /2024 المتعلّق بالحربة الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع بتاريخ 22 نوفمبر 2024.

الامضاء

النائب فخري عبد الخالق

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 07 جانفي 2025

0000124 . 230 . 24 . 2025

واردات عدد .....
07 جانفي 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من النائب محمد زياد الماهر

عضو مجلس نواب الشعب

دائرة : جمال

إلى

السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـــوع : حول سحب امضاء من مقترح قانون.

إني الممضية اسفله محمد زياد الماهر ، عضو مجلس نواب الشعب بكتلة الأمانة والعمل، أطلب من سيادتكم سحب امضائي من مقترح قانون عدد 81 /2024 المتعلّق بالحرية الاقتصادية ومكافحة اقتصاد الريع بتاريخ 22 نوفمبر 2024.

الامضـاء

النائب محمد زياد الماهر